.تقرير عن الدورة التكوينية حول الهيأة بمراكش

في اطار انشطتها المندرجة ضمن مشروع : "العدالة الضريبية ، تتبع الميزانية و المشاركة المواطنة من أجل المساهمة في مسار التغيير" الهادفة لتقوية أدوار الجمعيات المحلية و الجهوية و تمكينها من أدوات التأثير في السياسات العمومية و المشاركة الفاعلة في الحكامة الترابية وتحديدا بجهتي الشرق و فاس - مكناس. نظمت حركة بدائل مواطنة خلوة أيام 20-21-22-23 يوليوز 2019 بمدينة مراكش للتركيز في لقاء تكويني لممثلي هيآت المساواة و تكافؤ الفرص و مقاربة النوع بالجهتين على أدوار الهيأة و المتطلبات المعرفية و العلمية و القانونية لانضاج التجربة الفتية و سبل تجاوز المعيقات المطروحة بعد التمكن الجيد من الأدوات المتاحة لتفعيل ادوارها الاستشارية ، كمدخل للاستثمار الجيد و الدقيق للمقاربة التشاركية و آليات التشاور.

اللقاء التكويني الذي حضره وليد العثماني عضو الهيأة .ابى إلا ان يتقاسم مع باقي الاعضاء خلاصات هذا اللقاء الذي جاء فيه ما يلي :

بعد تقديم مضمون اللقاء و الاهداف المنتظرة منه ،تطرق احد المشرفين للسياق الوطني لآختيار موضوع التكوين ، استحضر فيه المضامين الديمقرا طية لدستور 2011 . و ما تتيحه الديمقراطية التشاركية من فرص و امكانيات لاشراك النسيج الجمعوي و عموم المواطنين و المواطنات في اعداد و تتبع و تنفيذ للسياسات العمومية . خاصة عبر بوابة الهيأة الاستشارية العاملة بجانب المجالس المنتخبة المحلية و الاقليمية او الجهوية و صلاحياتها القانونية في تقديم الاراء و الملتمسات الاستشارية حول سياسة القرب و اشكالات العالم القروي و النقل المدرسي و الاستثمار العمومي كل حسب مجال التدخل .

اللقاء كان مناسبة لوضع هيأة المساواة و تكافؤ الفرص و مقاربة النوع تحت المجهر لفحص التجربة الفتية و تشخيص اعطابها و نقط قوتها من اجل تجاوز الصعوبات التي رافقت ميلادها حسب كل جماعة ترابية و العمل على استثمار التجارب الفضلى الناجحة . مع تسجيل اهمية الاجتهاد و تعميق الفكر لمراكمة المعرفة و ابداع طرق الترافع على النوع الاجتماعي ، من كون الانتماء للهيأة يتم على اسس اختيارية و طوعية يتوجب بناء على ذلك الذهاب بعيدا لاكتساب مهارات و تقنيات تجعل من الهيأة اطارا فعالا و مثمرا لتغيير الكثير من العقبات و السلوكات و العقليات لإنضاج شروط تجويد أدوارها الاستشارية . و الذي لن يتم الا بالتزود بالمعرفة و التكوين و الاحاطة الجيدة بالاطر المرجعية الدولية و الوطنية و مختلف الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بمواضيع اختيار الهيأة. مع الاشارة لأهمية الارتباط التنظيمي الوثيق لأعضائها بالجمعية الاصلية.

وقد تميزت الدورة التكوينية بالشمولية و الحرص على التطرق لكل جوانب الهيأة بدء من المراسيم و القوانين المحدثة او المؤسسة لها او التي تحدد مجال و طرق اشتغالها و كذا تقنيات تفعيل ادوارها و كيفية الترافع حول ارائها الاستشارية و تتبعها .

في بداية التكوين تم الاستماع لمختلف التجارب وتنوعها في التعاطي مع الهيأة . حيث تم تسجيل التباين في تنزيل الهيأة من جماعة لأخرى يستشف من خلال التجارب المعروضة انفراد تجربة جماعة بني انصار و تميزها في احترام المعايير و المساطر الضابطة للنشأة و الاشتغال .

وبعد ذلك تم التساؤل عن علاقة الهياة ببرنامج عمل الجماعة وحدود مشاركة اعضائها في مراحل الاعداد .

هكذا تم استحضار نص القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الذي يؤكد على ضرورة وضع مجالس الجماعات خلال السنة الاولى لانتدابها ، برنامج عمل الجماعة ، مؤكدا على احترام مسطرة تعزيز التشاور و اعمال المقاربة التشاورية ، وهذا مدخل اساسي لإشراك الهيأة و باقي المواطنين و المواطنات في الاعداد للبرنامج اثناء كل مراحله (التشخيص و تحديد الحاجيات و وضع

الاولويات) بحيث اصبح الاشراك الزاميا يضمنه القانون و يشدد على اهميته قبل اتخاذ أي قرار يهم التنمية المحلية . بل ان برنامج عمل الجماعة لن يصبح قانونيا إلا بعد ابداء الهيأة لرأيها فيه .

و اعتبارا لإلزامية التشارك في هذا الاعداد كان من الضروري القيام بمجموعة من التمارين للاستيعاب الجيد للمساطر القانونية و التشريعية المؤطرة لبرنامج عمل الجماعة و تحديد مسؤولية كل طرف مع التركيز على الخطوات الملزمة للهيأة التي يجب ان تساهم بها وفق مقاربات محددة .

وللتذكير بها ينبغي اتباع الخطوات التالية:

اعطاء الانطلاقة : استصدار قرار المجلس و الاعلان على اليوم الاخباري مع تحديد الجدولة الزمنية المفروض ان يستغرقه الاعداد و كذا تحديد فريق العمل و العدة اللوجيستيقية مع استحضار اهمية تكوين فريق العمل و الاستئناس بالخبراء دون اغفال مختلف المقاربات (التنمويةـ النوع ـ الحقوقية)

الاعداد : ويتضمن الخطوات التالية :

التشخيص و جمع المعطيات باعتماد التحليل الرباعي و التشاركي في مختلف الميادين ثم تقديم نتائج التشخيص و رسم الأولويات و تحديد الرؤية الاستراتيجية ثم تحديد المشاريع و الانشطة .

تاتي بعده الميزنة و آستحضار الامكانيات المالية و المادية للجماعة و تقييم الموارد ، ثم التتبع و التقييم وفق مبدأي المقاربة التشاركية و مقاربة النوع الاجتماعي المجردة من كل نزوع سياسوي الضامن لمشاركة الفاعلين الاجتماعيين و الاقتصاديين و النسيج الجمعوي و الهياكل التقنية ، موجهين في ذلك ببعد التنمية المستدامة المرتكزة على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي و يتوج كل ذلك ببلورة وثيقة المشروع و عرضها على الهيأة لإبداء الرأي فيها ثم مصادقة المجلس الجماعي .

و استكمالا لهدا التمرين تم فحص العديد من نماذج برامج عمل بعض الأقاليم و الجماعات للوقوف على مدى مطابقتها للتشريعات و مدى احترامها للخطوات السالفة الذكر. بغية الاستئناس بالتجارب العملية و التمكن الجيد بالأدوات العلمية في افق نقلها للجماعات الترابية التي يمثلها المكونون مساهمة منهم مستقبلا في تطوير التجربة وبصم المشاركة الفعالة .

ولتعميق فهم أدوار الهيأة و القيام بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه ،كان لابد من تدقيق مجموعة من المفاهيم المركزية في التعاطي مع المواضيع التي يجب ان تشتغل عليها الهيأة ، بحيث ان بساطتها كما تبدو يستوجب الفهم المشترك لمعانيها الدقيقة فضلا عن وضعها في سياقاتها الاجتماعية و الاقتصادية لبناء منظور موحد و موجه لعمل المجموعات و نذكر على سبيل المثال : الميزانية ـ النوع ـ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي ـ تكافؤ الفرص ـ المساواة ـ الجنسانية ـ التمييز ـ الصور النمطية ـ مقاربة النوع ـ ادوات تحليل النوع الاجتماعي ـ و غيرها...

الميزانية : لغويا وزن الشيء أي قياسه و اصطلاحا هي وثيقة ادارية قانونية يتم فيها رصد النفقات اللازمة لمؤسسة ما وتقديرها؛ لغايات إشباع المتطلبات والحاجات ألعامة وتدوين الإيرادات الضروريّة الواجب الحصول عليها لغايات تغطية كافة النفقات خلال الفترة الزمنيّة القادمة والتي تُقدّر عادةً بسنة واحدة فقط. ويمكننا تعريفها بأنها خطة ماليّة سنوية تُرسم من خلال التعبير عنها بأسلوب كمّي للإيرادات والمصاريف وتكون هذه الخطة قابلة للتنفيذ من قبل الأجهزة التنفيذية

النوع : بعتبر مفهوم النوع أو (الجندر) من المفاهيم الجديدة التي برزت بصورة واضحة في الثمانينات من القرن الماضي . وقدم هذا المفهوم بواسطة العلوم الاجتماعية من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي ، كمحاولة لتحليل العلاقات و الأدوار والمعوقات لكل من الرجل والمرأة.
ويقابل مفهوم النوع أو الجندر مفهوم الجنس . والفرق بين الاثنين أن مفهوم الجنس يرتبط بالمميزات البيولوجية المحددة التي تميز الرجل عن المرأة ، والتي لا يمكن أن تتغير حتى أن تغيرت الثقافات أو تغير الزمان والمكان . ورغم إن مفهوم النوع هو إشارة للمرأة والرجل إلا أنه أستخدم لدراسة وضع المرأة بشكل خاص أو كمدخل لموضوع (المرأة في التنمية) ان الدور الذي يقوم به أي من النوعين هو

نتاج سلوك مكتسب ، وعلى هذا السلوك تتحدد العلاقات و الأدوار التي يقوم بها كل من الذكر والأنثى . ولا شك أن دور كل نوع يتأثر بالبيئة الاجتماعية و الثقافية و الجغرافية والاقتصادية والسياسية.

النوع الاجتماعي : GENDER يختلف عن الجنس البيولوجي بفارق يجعل مفهوم الجنس مرتبط بالمميزات البيولوجية التي تميز الجنسين كالذكر و الانثى و التي لا تتغير بالثقافات و الازمنة اما مفهوم النوع فيحيل للأدوار و الحقوق و الواجبات لكل من الرجال و النساء في المجتمع و العلاقات بينهم بناء على سلوكات و ثقافات مكتسبة تتأثر بالبنية الاجتماعية و الثقافية و الجغرافية و غيرها

الميزانية المستجيبة للنوع ألاجتماعي : تعتبر من أهم الأدوات الفعالة لصياغة السياسات العمومية بشكل ديمقراطي تراعي الفرص المتاحة لكل شريحة اجتماعية على اسس متكافئة (الرجال و النساء والأطفال) لتحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية و النوعية عبر التوظيف الامثل للموارد . و هي مقاربة ناجعة تعتمد على التدبير المتمركز على النتائج تسمح بتقييم اثر ووقع الميزانية على السكان رجالا و نساء .

تكافؤ الفرص: التساوي بين جميع افراد المجتمع في المجالات المختلفة (الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم بكل انواعه بدون قيود او معيقات) كشرط اساسي لتحقيق العدالة المجالية و الاجتماعية وضمان الحقوق الانسانية .

المساواة : التمتع بجميع الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية دون تمييز في اللون او اللغة او الجنس او الدين او الرأي او العرق ...

الجنسانية : الجنسانية : بناء اجتماعي تاريخي ،حديث العهد نسبيا يحدد ما تتمتع به الاناث و الذكور من سلطة و موارد بناء على الخصائص البيولوجية المميزة للذكر و الانثى و الخصائص الاجتماعية ايضا .

التمييز : مصطلح يشير للتمييز و الاستبعاد او التقييد على اساس نوعي او عرقي او ديني (التمييز العنصري مثلا)

الصور النمطية : هي الموقف او الفكرة او القناعة التي نكونها بشكل سلبي او ايجابي عن شيء او شخص (امرأة مثلا) او جماعة ، تم اكتسابها او تعلمها بتأثير الواقع و البيئة المحيطة و ترسخها المعتقدات و العادات (كالنظرة الدونية للمرأة مثلا....)

أدوات تحليل النوع الاجتماعي : ثمة العديد من ادوات التحليل للنوع الاجتماعي يتوجب الرجوع اليها في مقاربة النوع الاجتماعي و نذكر مثلا الاسئلة العشر و غيرها ...

ضبط هذه المفاهيم و استيعابها الجيد يعتبر مدخلا اساسيا للتعاطي مع شؤون الهيأة وتفعيل أدوارها باعتبارها محددة و موجهة لرفع الاراء الاستشارية .

و من اجل تبديد الغموض الحاصل لدى البعض في فهم المكونات الثلاث للهيأة : (المساواة ـ تكافؤ الفرص ـ مقاربة النوع)ـ نبين اسفله الخط الناظم بين هذه الابعاد و المفاهيم بالشكل التالي :

ان تحقيق المساواة هو الهدف الاسمى الذي نسعى لتحقيقه اثناء الاشتغال في الهيأة ، أي تحقيق المساواة في الحقوق و الفرص و الخدمات بين الرجال و النساء و الاطفال و بين الاحياء الخ...و تحقيق هذه المساواة يتطلب تكافؤ الفرص الذي يجب الاشتغال عليه لضمان الفرص لكل شرائح و فئات المجتمع و هو ما يستدعي زيادة الوعي و المعرفة لديها و البحث عن اليات لتحقيق المساواة (جامعة ـ شغل ـ التكوين ـ تقوية القدرات ـ تجهيز الاحياء ـ الخ ...) و حاجيات و فرص اخرى عديدة لا يمكن تحديدها الا بالاشتعال بمقاربة النوع الاجتماعي التي بدورها تستحضر مقاربات حقوقية و تنموية و بذلك نصل للخلاصة التالية :

ان العمل بمقاربة النوع الاجتماعي نستطيع تحديد الاختلالات و النواقص لضمان الفرص المتكافئة من اجل تحقيق المساواة .

ولترسيخ الاشتغال بهذه المقاربة كان لزاما القيام بقراءة لنماذج من برامج عمل بعض

الجماعات و المجالس الاقليمية لمعاينة الاجتهادات المبذولة في توظيف مقاربة النوع في هذه المشاريع و استقراء حدود التجاوب مع هذه المنهجية .

و ختاما تمرس المكونون على تحرير الاراء الاستشارية عبر التوظيف المنهجي للمكتسبات و المعارف المحصل عليها طيلة الايام التكوينية ما سمح للجميع بتقوية قدراتهم في بناء الرأي الاستشاري و هو بيت القصيد في هذه المحطة التكوينية ، ندرج اسفله المنهجية التي يجب اتباعها لصياغة رأي يحترم المقتضيات المعمول بها :

ـ استحضار الاطار القانوني و المرجعي العام الدولي وبعده الوطني

ـ السياق الوطني لموضوع الرأي الاستشاري

ـ السياسات العمومية المرتبطة به

ـ المذكرات و الدوريات المدعمة للرأي الاستشاري

ـ الهدف من الرأي

ـ تحديد و تشخيص المشكل باقتضاب

ـ تقديم التوصيات او البديل المقترح

ـ أن يكون الرأي من اختصاص المجلس الجماعي

ـ ان يكون معزز بدراسة دقيقة (وثائق ـ تقارير ـ استمارات ـ ...)

ـ ان يكون مختصرا و دقيقا و ذا مصداقية

و قبل كل ذلك يجب ان يكون الرأي الاستشاري ضمن البرنامج السنوي للهيأة ، و يستحسن ان تشتغل هذه الاخيرة على ثلاثة او اربعة اراء في السنة توفر لها كل الوقت و الجهد خاصة في التشخيص و جمع المعطيات و اعمال النوع الاجتماعي في تحديد الاولويات .

يعقبه تتبع لمآل الرأي الاستشاري و المرافعة عليه لدى المجلس الجماعي لإدراجه في مداولات المجلس كي يتخذ فيه قرار التنفيذ و الانجاز من منطلق التكامل و التشارك بين المجتمع المدني و المنتخبين لتجاوز عقبات التنمية و تحقيق مجتمع متضامن بين كل فئاته و احيائه .